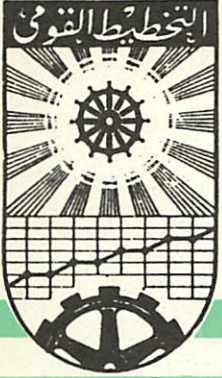


جمهورية مصر العربية



مَعْدِنِ المَخْطِيطِ القومِي

مذكرة خارجية رقم (١٥٠٧)

استخدام الحاسبات
فى
التشغيل الامثل لمجموعة من المشروعات فى
ظل موارد محدوده

اعداد

د. محمد يحيى عبد الرحمن يوسف

سبتمبر ١٩٨٩

محتويات البحث

=====

صفحة

مقدمة :

=====

الجزء الأول : دور قطاع التشييد والبناء في الاقتصاد القومي

٣	 (كأحد القطاعات التي تعتمد على المشروعات الآتية)
٣	 الهيكل التنظيمي لقطاع التشييد والبناء
٤	 دور قطاع التشييد والبناء في الاقتصاد المصري
١٤	 المشاكل التي تواجه قطاع التشييد والبناء في مصر
١٧	 بعض التصورات لحل المشاكل التي تعترض قطاع التشييد والبناء
	 الملامح الرئيسية للخطة الخمسية الثانية ٨٧/٨٨-٩١/٩٢ في
١٩	 مجال المقاولات

الجزء الثاني : خوارزم لايجاد التوزيع الأمثل للموارد على مجموعة المشروعات الآتية

٢١	 مقدمة
٢٢	 خطوات تنفيذ مشروع أو مجموعة من المشروعات
٢٤	 الحجم الأمثل للموارد
٢٩	 طريقة " التقطيع " لتحديد الكمية المثلى للموارد
٣٢	 خطوات الخوارزمية
٣٤	 النتائج

خاتمة :

قائمة المراجع العربية

قائمة المراجع الأجنبية

مقدمة :

يعتبر قطاع التشييد والبناء أحد أهم قطاعات الاقتصاد القومى ان لم يكن أهمها على الإطلاق ، ويكفى للدلالة على ذلك أن حجم الاستثمارات التى يقوم بتنفيذها هذا القطاع تقترب من نصف استثمارات الخطة القومية ككل .

ويتمثل الدور الانتاجى لقطاع التشييد والبناء فى الاقتصاد القومى بمدى تنفيذه للاستثمارات العينية فى مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة وما يتم تنفيذه من أعمال الصيانة والترميمات لجميع المنشآت القائمة وما يقوم به جهاز المقاولات والذى يعتبر الدعامة الانتاجية لقطاع التشييد والبناء ، سواء كان هذا الجهاز تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو القطاع الاستثمارى أو تابع لأجهزة الحكومة ، من نشاط فى تركيب المعدات والآلات للمشروعات . وبالتالى تعتبر الأجهزة الانتاجية لقطاع التشييد والبناء الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف الخطة الخمسية حيث تقوم هذه الأجهزة بتنفيذ مشروعات البناء لجميع القطاعات الاقتصادية سواء الانتاجية أو الخدمية .

ونظرًا للأهمية النسبية لقطاع التشييد والبناء ومدى ارتباطاته الأمامية والخلفية بجميع أجزاء الاقتصاد القومى ، حيث يرتبط بقطاع الصناعة من حيث استخداماته للسلع الوسيطة مثل مواد البناء الحاكمة كالأسمنت وحديد التسليح والطوب وكما يرتبط بقطاع البترول فيما يستخدمه من مواد الوقود المختلفة وهكذا مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وكذلك نظرا لدوره الفعال فى تنفيذ أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية، فسيختتم الجزء الأول من البحث بمناقشة الدور الذى يلعبه قطاع التشييد والبناء فى الاقتصاد القومى مع توضيح الوضع الحالى لهذا القطاع وأهم المشاكل التى تواجهه .

ونظرًا لأن نجاح هذا القطاع يعتمد أساسا على الاستغلال الأمثل للموارد المتعددة التى يتركز عليها ويعمل بها مثل رأس المال والعمالة والمعدات ... الخ ، فإن الجزء الثانى من

البحث يركز على إيجاد طريقة عقلانية Heuristic or Combinatoric لتوزيع كل مورد من الموارد السابقة ، التوزيع الأمثل على فترات المشروع / المشروعات المختلفة أثناء التنفيذ بهدف الحصول على أقل كمية ممكنة من كل مورد وكيفية توزيعها على فترات المشروع أو المشروعات التي تعمل في فترة زمنية محددة . ويمكن تبين أهمية هذا الهدف والاحساس به ، إذا ما تخيلنا مقدار الوفرة الذي سنحصل عليه بانقاص وحدة واحدة من أى نوع من الموارد التي تستخدم في قطاع التشييد والبناء على الأخص، أو في أى مشروع على وجه العموم والذي قد يصل الى عدة مئات الألوف من الجنيهات . وقد تم اللجوء الى ابتكار هذه الطريقة بعد أن فشلت الطرق التقليدية المعروفة مثل البرمجة الخطية وخلافها من أساليب بحوث العمليات في الحصول على التوزيع الأمثل للموارد . وقد سبق هذا البحث محاولة . إغاة المشكلة في صورة نموذج لبرنامج خطي، تمخضت (5) عن نموذج يمكن الاستفادة به في إيجاد التوزيع الأمثل لكمية محددة لمورد ما على فترات المشروع المختلفة . وقد كان من التوصيات في استخدام هذا النموذج هو تطبيقه عدة مرات متتالية لكل مورد مع انقاص (تقليل) كمية هذا المورد بالتدريج الى أن يتوقف النموذج عن إيجاد الحل ، فتكون الكمية الأخيرة هي الكمية المثلى للموارد التي يمكن استخدامها في المشروع . ولكن من الواضح أن هذا الاجراء لا يعتبر عمليا أو مقبولا خاصة اذا كان حجم المشروع كبيرا وعدد المشروعات التي يتم تنفيذها في فترة محددة كثيرا .

ولذا تعتبر الطريقة " العقلانية" التي تم ابتكارها في هذا البحث والتي تعتبر جديدة تماما في هذا المجال - احدى الطرق الرائدة في الحصول على الحل الأمثل لتلك المشكلة والتي نأمل أن تكون احدى الأدوات الرئيسية عند التحضير لتنفيذ أى مشروع . وسنورد في الجزء الثاني خطوات الخوارزمية Algorithm والنتائج التفصيلية لهذه الطريقة .

الجزء الأول : دور قطاع التشييد والبناء فى الاقتصاد القومى
(كأحد القطاعات التى تعتمد على المشروعات الآتية)

الهيكل التنظيمى لقطاع التشييد والبناء .

تشير بيانات وزارة التخطيط ^(٦) أن الأجهزة الانتاجية التى تعمل فى قطاع التشييد والبناء تبلغ ٥٤ شركة تابعة للقطاع العام منها ٣٣ شركة تابعة لوزارة الاسكان والمرافق و١١ شركة تابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والكهرباء والطاقة والنقل والمواصلات والاشغال . بجانب ٢٣١٩ من مقاولى القطاع الخاص ، ٤١ شركة استثمارية وفقا لقانون الاستثمار والمناطق الحرة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٤ .

وتشير الدراسات المتاحة بوزارة التخطيط ^(٣) أن مساهمة القطاع الخاص فى الانتاج تزايدت سنة بعد أخرى حيث بلغت مساهمته نحو ٣٣٪ فى عام ٨٢/٨١ ، تزايدت هذه النسبة لتصل الى ٤١٪ من جملة انتاج قطاع التشييد والبناء عام ١٩٨٧/٨٦ ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة الى ٥٢٪ خلال الخطة الخمسية ٩٢/٨٧ وكان ذلك نتيجة لارتفاع معدل النمو السنوى للانتاج فى القطاع الخاص عنه فى القطاع العام .

ويتضح أن نسبة الاستثمارات التى وجهت لشركات المقاولات فى القطاع الخاص تراوحت بين ٢٤٪ - ٣٢٪ من جملة الاستثمارات المنفذه خلال الفترة من ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ .

وتبلغ جملة الاستثمارات المستهدف تنفيذها عن طريق القطاع الخاص وحده حوالى ٥٧٠ مليون جنيه مقابل ٧٣٠ مليون جنيه عن طريق القطاع العام خلال الخطة الحالية ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢ وذلك مقابل ٩٣٠ مليون جنيه خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٧ ، أى بزيادة قدرها ٤٠٪. يخس القطاع الخاص منها ٢٣٢ مليون جنيه ويخس القطاع العام منها ٦٩٧٩ مليون جنيه .

ويستوعب القطاع الخاص نسبة ٢٨٪ من جملة العمالة فى هذا القطاع عام ٨٨/٨٩ حيث
يخى القطاع الخاص ٢٤٠ ألف عامل مقابل ٢٩٠ ألف عامل بالقطاع العام .

دور قطاع التشييد والبناء فى الاقتصاد المصرى

يلعب قطاع التشييد والبناء دورا هاما فى تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية ،
حيث يتولى هذا القطاع تنفيذ كافة مشروعات البناء والتشييد لكافة القطاعات الانتاجية والخدمية ،
ويساهم قطاع التشييد والبناء بحوالى ٥٪ من الانتاج القومى كمتوسط خلال الفترة من
٦٠/٥٩ — ١٩٨٧/٨٦ . فقد وصلت مساهمة قطاع التشييد والبناء الى ٤٪ عام ١٩٦٠/٥٩ ،
وارتفعت حتى وصلت الى ٤٧٪ عام ٦٥/٦٤ ولكنها تدهورت تدريجيا فى بعض الأوقات وخاصة
عام ٧٠/٦٩ حيث وصلت الى ٢٩٪ وذلك بسبب حرب ١٩٦٧ واستمرار تعبئة الاقتصاد
القومى لخدمة الحرب وصعوبة تنفيذ الخطة الخمسية .

ولكن بدأت مساهمة قطاع التشييد والبناء فى الارتفاع تدريجيا بعد حرب ١٩٧٣ وذلك
لظهور قانون الاستثمار المال العربى والأجنبى والقطاع الأجنبى المشترك واتباع ظاهرة الانفتاح
الاقتصادى التى ساعدت على وصول شركات المقاولات الأجنبية بجانب الشركات الوطنية ، حيث وصلت
تلك المساهمة فى الانتاج القومى حوالى ٦٢٪ عام ٨٢/٨١ كما يتضح من الجدول رقم (١) .

ارتفع نصيب قطاع التشييد والبناء فى القيمة المضافة المتولدة على المستوى القومى
من ٣٧٪ عام ٦٠/٥٩ الى ٤٧٪ عام ٦٥/٦٤ ولكنها بدأت تتدهور مرة أخرى عام ٧٠/٦٩ حيث
وصلت الى ٢٣٪ للأسباب السابق ذكرها ثم ارتفعت تدريجيا حتى وصلت الى ٤٨٪ عام ١٩٧٥
الا أنها عادت الى الانخفاض مرة أخرى حيث حققت ٤٧٪ عام ٨٢/٨١ ثم ٤٤٪ عام ٨٧/٨٦ .

(c) $\frac{1}{\sqrt{1-\beta^2}} = \gamma$

$$f(x) = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{x} + \frac{1}{x^2} \right) \quad \text{for } x \neq 0$$

$$f(0) = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{0} + \frac{1}{0^2} \right) = \frac{1}{2} \left(\infty + \infty \right) = \infty$$

ويستوعب قطاع التشييد حوالى ٢١٪ من اجمالى القوى العاملة على المستوى القومى عام ٥٩/٦٠ ارتفعت تدريجيا الى ٤٧٪ عام ٦٤/٦٥ ثم واصلت الارتفاع حتى وصلت تلك المساهمة الى ٥٦٪ عام ٨١/٨٢ ثم انخفضت الى ٤٦٪ عام ٨٦/١٩٨٧ .

وتصل نسبة الأجور التى تدفع للقوى العاملة فى قطاع التشييد والبناء حوالى ٥٤٪ من جملة الأجور على المستوى القومى عام ٥٩/٦٠ ثم ارتفعت الى ٦١٪ خلال الفترات ٦٤/٦٥، ٦٩/٧٠ ثم بدأت فى الانخفاض تدريجيا حتى وصلت الى ٣٩٪ عام ٨٦/١٩٨٧ .

ولقد بلغت نسبة الاستثمارات فى قطاع التشييد والبناء الى الاستثمارات الكلية حوالى ١٧٪ عام ٦٤/٦٥ ارتفعت الى ٢٤٪ عام ٧٥/١٩٧٥ ثم وصلت الى ٣٢٪ عام ٨٦/١٩٨٧ .

ويعتبر الاستثمار فى قطاع التشييد والبناء أحد عناصر الاستثمار العينى حيث يعتبر تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة هو تحقيق أهداف قطاع التشييد والبناء ، فقد اهتمت الخطة بالترابط والتكامل بين الطلب على التشييد والبناء والمتمثل فى حجم الانشاءات فى الاستثمار وبين الحجم الكلى للاستثمار .

وبوضح الجدول رقم (٢) حجم الطلب النهائى لأغراض الاستثمار (*) فى قطاع التشييد والبناء فى الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة والذى يبلغ حوالى ١٦٢٩٣ مليون جنيه أى بنسبة ٤٦٪ من جملة الاستثمارات على المستوى القومى .

(*) يتكون الطلب على التشييد والبناء من جزئين وهما الطلب لأغراض الاستخدام الوسيط والطلب النهائى لأغراض الاستثمار وهو ما يمثل الوزن الأكبر من جملة الطلب على التشييد والبناء حيث يصل الى حوالى ٩٠٪ من جملة الطلب على التشييد والبناء .

جدول رقم (٢)

اجمالي الدال على قطاع التشييد والبناء في
الخطة الخمسية ١٩٨٢/١٩٨٣ - ١٩٨٦/١٩٨٧

(بالمليون جنيه)

البيان	جملة الاستثمارات (١)	الاستثمار في التشييد والبناء (٢)	النسبة (١): (٢)	(%)
قطاع الزراعة والري	٢٧٣٩	٢٢٥٥	٦٠٣	١٣ر٨
قطاع الصناعة	٨٦١٢	٢٤٦٤	٢٨ر٦	١٥ر١
قطاع السيتول	١٣٣٧	٣٠٧	٢٢ر٩	١ر٩
قطاع الكهرباء	٢١٠٤	٦٧٩	٢٢ر٠	٣ر١
قطاع المقاولات	١٤٢	٧١	٢ر٢	٢ر
قطاع النقل والمواصلات	٦١١٤	٢٧٩٤	٤٥ر٧	١٢ر١
قطاع التجارة والامال	٥٨٠	٢١٤	٢ر١	١ر٢
قطاع السياحة	٤٥٢	١٤١	١١ر١	١ر
قطاع الاسكان	٤٦٣٧	٤٢١٣	٩٠ر١	٢٥ر٩
قطاع المرافق	٢٨٥٨	١٨٥٧	٦٤ر١	١١ر٤
قطاع الخدمات	٢٦١٠	١٣٧٣	٥٢ر٦	٨ر
الاجمالي	٣٤٧٩١	١٦٢٩٣	٤٦ر٨	%١٠٠

وتختلف نسبة الاستثمار من التشييد والبناء من قطاع الى آخر حيث تصل الى ١٢,٨% فى قطاع الزراعة والرى ، ١٥,١% فى قطاع الصناعة ، ١٧,١% فى قطاع النقل ، ٢٥,٩% فى قطاع السياحة ، ١١,٤% فى قطاع المرافق . . . الخ .

وبمقارنة جملة الاستثمار فى التشييد والبناء فى القطاعات الاقتصادية المختلفة يتضح أن قطاع الاسكان يحتل المركز الأول يليها قطاع النقل والمواصلات ثم قطاع الصناعة، قطاع الزراعة والرى ثم قطاع المرافق ثم قطاع الخدمات وقطاع الكهرباء .

ويختلف مكون الاستثمار من التشييد والبناء من قطاع الى آخر حيث تصل الى ٩٠,٩% فى قطاع الاسكان ، ٦٤,٩% فى قطاع المرافق ، ٦٠,٢% فى قطاع الزراعة والرى ، ٥٢,٦% فى قطاع الخدمات ، ٤٥,٧% فى قطاع النقل والمواصلات . بالإضافة الى توضيح الدور الحقيقى الذى يلعبه قطاع التشييد والبناء فى الاقتصاد المصرى كما سبق توضيحه بمدى مساهمته فى الانتاج والناتج المحلى الاجمالى والاستثمارات والعمالة ، فيمكن التأكيد على دور هذا القطاع أيضا بابرار دوره الديناميكي فى عملية النمو وذلك عن طريق توضيح علاقاته الأمامية والخلفية ببقية أجزاء الاقتصاد القومى . وتعنى قوة الدفع للأمام فى قدرة قطاع التشييد والبناء على خلق فرص الاستثمار ومن ثم دفع الطاقة الانتاجية فى المراحل التالية للعملية الانتاجية أما قوة الدفع للخلف فهى تتمثل فى قدرة قطاع التشييد والبناء على خلق فرص الاستثمار فى مراحل الانتاج السابقة .

وبدراسة جدول المدخلات والمخرجات لعام ٨٦/٨٧ والذى تم اعداده بوزارة التخطيط يتضح أن قوة الدفع للخلف لقطاع التشييد والبناء مرتفعة نسبيا اذا ما قورنت ببقية الأنشطة الاقتصادية على المستوى القومى أو بقوة الدفع للأمام .

أما قوة الدفع للأمام لقطاع التشييد والبناء فتبدو ضعيفة للغاية وتشير بعض الدراسات (٢) المتاحة بأن جدول المدخلات والمخرجات لا تعكس بدقة قوة الدفع للأمام لقطاع التشييد والبناء

وذلك لأن العلاقات الأمامية لهذا القطاع يتم تصويرها بدقة عن طريق مصفوفة الاستثمار وذلك لأن سطر قطاع التشييد والبناء بجدول المدخلات والمخرجات تعكس تدفقات هذا القطاع لأغراض الاستخدام الوسيط، وتبدو أغلبها أعمال صيانة فقط .

ولكن نظرا لعدم توافر مصفوفة الاستثمار لعام ٨٦/٨٧ فقد اعتمدنا في هذا التحليل على جداول المدخلات والمخرجات فقط لبيان الدرجة العالية من التشابك القطاعي للخلف لهذا القطاع ويفسر ذلك بارتفاع نسبة الطلب النهائي الى اجمالي الانتاج وانخفاض نسبة الطلب الوسيط الى الانتاج ، وكذلك ضخامة أهمية مستلزمات الانتاج المحلية لقطاع التشييد والبناء وانخفاض الواردات الى اجمالي الانتاج لهذا القطاع .

وبصفة عامة يظهر قطاع التشييد والبناء بعلاقات اجمالية عالية في الاقتصاد المصرى لتعدد علاقاته مع بقية الأنشطة الاقتصادية، وهذا يوضح أهمية ودور هذا القطاع في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويوضح الجدول رقم (٣) تطور العمالة والأجور والانتاج والاستثمار والقيمة المضافة في قطاع التشييد والبناء حيث يتضح أن متوسط معدلات النمو السنوى للانتاجية نبلغ حوالى ١٧.٦٪ بالأسعار الجارية خلال الفترة ٥٩/٦٠-٨١/٨٢ وهو رقم مازال متواضعا وهذا يتطلب العمل على الاهتمام بزيادة الانتاجية والتي تتمثل أساسا في الاهتمام بالتدريب الفنى للعاملين واستخدام الأساليب العلمية الحديثة في ادارة موقع المشروع بما يحقق الوفرة في التكاليف والسرعة في التنفيذ وضبط الجودة وحسن الأداء .

[illegible][illegible]

ويتضح من نفس البيانات الواردة بالجدول ما يلي :

- ١- زاد عدد العاملين فى قطاع التشييد والبناء زيادة ملحوظة خلال الفترة الأولى ٦٠/٥٩-٦٦/٦٥ من نحو ١٨٥ ألف عامل عام ٦٠/٥٩ الى ٣٢٨ ألف عامل عام ٦٦/٦٥ أى بمعدل نمو قدره ٣.٧٧٪، وكان متوسط تلك الزيادة حوالى ٣٧٦.٧ ألف عامل ومعدل نمو سنوى قدره ٤.٧٪ فى المتوسط . ثم انخفض عدد العاملين خلال الفترة الثانية ٦٧/٦٦-١٩٧٣ من ٣٠٧.٦ ألف عامل عام ٦٧/٦٦ الى ٣٠٢.٣ ألف عامل عام ١٩٧٣ ، بمتوسط قدره ٢٣١.٥ ألف عامل ومعدل نمو سنوى قدره ٤.٧٪ فى المتوسط ، ثم ارتفع عدد العاملين مرة اخرى خلال الفترة التالية . ١٩٧٤-٨١/٨٠ من ٣١٥ ألف عامل عام ١٩٧٤ الى ٦٨٠ ألف عامل عام ٨١/٨٠ أى بمتوسط ٥٠٦.٨ ألف عامل ومعدل نمو سنوى فى المتوسط قدره ٥.٧٪ ، ثم شهدت المرحلة الرابعة ٨٢/٨١-٨٧/٨٦ تغير فى عدد العاملين بين الزيادة والنقصان ، حيث كان متوسط تلك الفترة حوالى ٥٣٣.٣ ألف عامل ومعدل نمو سنوى فى المتوسط قدره ٤.٦٪ .
- ٢- زادت الأجور فى قطاع التشييد والبناء زيادة كبيرة خلال الفترة ٦٠/٥٩-٨٧/٨٦ ، أى من نحو ٤٤ ار مليون جنيه كمتوسط خلال الفترة ٦٠/٥٩-٦٦/٦٥ الى ٦٣ ار مليون جنيه كمتوسط خلال الفترة ٦٧/٦٦-١٩٧٣ ثم الى ١٩٠ ار مليون جنيه خلال الفترة ١٩٧٤ - ٨١/٨٠ ، ثم الى ٥٠١.٢ مليون جنيه كمتوسط خلال الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ .
- ٣- حقق الانتاج المحلى بالأسعار الجارية فى قطاع التشييد والبناء تزايدا كبيرا خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٨٧/٨٦ ، حيث زاد الانتاج المحقق من نحو ١٥٦.٧ مليون

جنيه كمتوسط للفترة الأولى ٦٠/٥٩ - ٦٦/٦٥ الى ١٨٣ر٢ مليون جنيه كمتوسط للفترة الثانية ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ ثم الى ١٠٠٦ مليون جنيه كمتوسط للفترة الثالثة ١٩٧٤ - ٨١/٨٠ ومعدل نمو سنوى فى المتوسط قدره ٣٣ر٤٪ ثم زاد زيادة كبيرة خلال الفترة الرابعة ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦ الى ٢٦٤٢ر٢ مليون جنيه ومعدل نمو سنوى فى المتوسط قدره ١٦٢ر٦٪ .

٤- بلغت حجم الاستثمارات السنوية فى قطاع التشييد والبناء نحو ٢ر٨ مليون جنيه كمتوسط خلال الفترة ٦٠/٥٩ - ٦٦/٦٥ الى ٨٠ر٣ مليون جنيه كمتوسط زيادة خلال الفترة ١٩٧٤ - ٨١/٨٠ ثم الى ١٢٨ر٨ مليون جنيه كمتوسط خلال الفترة ٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦ .

٥- بلغت القيمة المضافة الاجمالية المتولده فى قطاع التشييد والبناء بالأسعار الجارية ٤٧ر٩ مليون جنيه زادت هذه القيمة الى نحو ٩٤ر٩ مليون جنيه عام ٦٦/٦٥ ، أى بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٧٠ر٩ مليون جنيه وبمعدل نمو ٤٦ر٦٪ فى المتوسط . وشهدت الفترة الثانية ٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ تغيرا ملحوظا فى نمو الناتج المحلى الاجمالى حيث كان بالسالب عام ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ وذلك بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التى مرت بها البلاد بعد حرب ١٩٦٧ حتى حرب ١٩٧٣ . ثم أخذ فعديل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الارتفاع تدريجيا خلال الفترة الثانية ١٩٧٤ - ٨١/٨٠ حيث بلغ هذا المعدل حوالى ٥٪ فى المتوسط . ثم زادت الانتاج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦ زيادة كبيرة من نحو ٩٧٣ مليون جنيه عام ٨٢/٨٢ الى ١٢٤١ مليون جنيه عام ٨٧/٨٦ أى بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٣٣ر٣ ومعدل نمو سنوى فى المتوسط قدره ٤٧ر٦٪ .